

1. عقد مجلس بنك المغرب اجتماعه الفصلي الثالث برسم سنة 2017 يوم الثلاثاء 26 شتنبر.
2. وتدارس خلال هذا الاجتماع التطورات الأخيرة للظرفية الاقتصادية والتوقعات الماكرو اقتصادية التي أعدها البنك في أفق الفصول الثمانية المقبلة.
3. وبناء على هذه التحليلات، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي المحدد في نسبة 2,25% لا يزال ملائماً وقرر إبقاءه دون تغيير.
4. وسجل المجلس أن التضخم قد تباطأ بشكل حاد، إذ انتقل من 1,9% خلال الشهرين الأولين من السنة إلى 0,2% في المتوسط خلال الأشهر الستة الموالية، نتيجة على الخصوص لانخفاض أسعار المنتجات الغذائية ذات الأثمنة المتقلبة. وبالنسبة لمجموع سنة 2017، يرتقب أن تصل نسبة التضخم إلى 0,6% قبل أن تتسارع إلى 1,3% في 2018. ويتوقع أن يسجل التضخم الأساسي، الذي يعكس التوجه الأساسي للأسعار، منحنى تصاعدياً من 0,8% في 2016 إلى 1,4% في 2017 و1,6% في 2018.
5. وعلى الصعيد الدولي، تؤكد أحدث المعطيات المتوفرة الانتعاش المتوقع للنمو العالمي، مدفوعاً بتسارع وتيرة النشاط في البلدان المتقدمة. ففي منطقة الأورو، ينتظر أن يتسارع النمو من 1,7% إلى 2% في 2017 قبل أن يتباطأ إلى 1,5% في 2018، ارتباطاً بالأساس بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي الولايات المتحدة، يرتقب أن يرتفع النمو من 1,6% إلى 2,1% ثم إلى 2,3%، مدعوماً بزيادة الطلب الداخلي. كما ينتظر أن يتحسن النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة بفضل تزايد الطلب من الاقتصادات المتقدمة والمنحى الإيجابي لأسعار المواد الأولية والسلع الأساسية.

6. وفي أسواق المواد الأولية، ناهز سعر النفط 50 دولارا للبرميل منذ بداية السنة، ومن المتوقع أن يظل قريبا من هذا المستوى إلى غاية نهاية 2018. وبالنسبة للفوسفات ومشتقاته، تشير توقعات البنك الدولي الصادرة في أبريل إلى أن الأسعار ستظل في مستويات منخفضة نسبيا، لاسيما نتيجة فائض الطاقة الإنتاجية، إذ ينتظر أن يبلغ سعر الطن المتري 360 دولارا في عام 2017 و366 دولارا في عام 2018 بالنسبة للفوسفات ثنائي الأمونيак، و100 دولار ثم 102 دولار على التوالي بالنسبة للفوسفات الصخري.

7. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يتسارع التضخم بشكل ملحوظ في الاقتصادات المتقدمة، حيث يرتقب أن يتسارع من 0,2% في 2016 إلى 1,5% في 2017 و1,4% في 2018 في منطقة الأورو، ومن 1,3% إلى 2% ثم إلى 1,9% في الولايات المتحدة الأمريكية.

8. وفي ما يتعلق بقرارات السياسة النقدية، قرر البنك المركزي الأوروبي في اجتماعه المنعقد في 7 شتنبر الإبقاء على سعر الفائدة المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية دون تغيير في نسبة 0%، مع الإشارة إلى أنه لا يزال يتوقع استمرار هذا السعر في مستواه الحالي على مدى فترة طويلة تتجاوز بكثير الأفق الزمني المحدد لبرنامج شراء الأصول. وينتظر أن يستمر هذا البرنامج وفق المبلغ الشهري الحالي المحدد في 60 مليار أورو حتى نهاية دجنبر 2017 أو ما بعده إذا لزم الأمر. وعلى نفس المنوال، أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي في ما بين 1% و1,25%، مبرزا أن توجه سياسته النقدية لا يزال مواتيا بحيث يتيح المزيد من التحسن في ظروف سوق الشغل وعودة مطردة للتضخم إلى هدفه الطويل الأجل. وأعلن كذلك أنه سيبدأ في تنفيذ برنامجه الرامي إلى تقليص ميزانيته في أكتوبر 2017.

9. وعلى الصعيد الوطني، سيكون للموسم الفلاحي الجيد تأثير إيجابي على معدل النمو في سنة 2017، حيث ينتظر أن يصل إنتاج الحبوب إلى 96 مليون قنطار وفقا لآخر التقديرات الصادرة عن وزارة الفلاحة. فبعد تراجعها بنسبة 12,8% في 2016، من المتوقع أن ترتفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 14,7% في سنة 2017، قبل أن تنخفض بنسبة 1% في 2018 بناء على فرضية تسجيل محصول زراعي متوسط. ويرتقب أن يستمر انتعاش الأنشطة غير الفلاحية، حيث ينتظر أن ترتفع وتيرة نمو قيمتها المضافة من 2,2% في سنة 2016 إلى 2,9% في 2017 و3,5% في 2018. وفي المجمل، يتوقع بنك المغرب أن يتسارع النمو الإجمالي من 1,2% في 2016 إلى 4,3% في 2017 قبل أن يتباطأ إلى 3,1% في 2018.

10. وفي ما يخص وضعية سوق الشغل في الفصل الثاني من السنة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016، فقد بلغ العدد الصافي للوافدين الجدد الباحثين عن العمل 107 آلاف شخص وسجل معدل النشاط انخفاضا طفيفا إلى نسبة 47,3%. وموازة مع ذلك، أحدث الاقتصاد الوطني 74 ألف منصب شغل، منها 52 ألفا في القطاع الفلاحي. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل البطالة بنسبة 0,2 نقطة مئوية ليصل إلى 9,3%.

11. وعلى مستوى الحسابات الخارجية، تفاقم العجز التجاري للسلع بنسبة 4% خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة، نتيجة بالأساس لارتفاع الفاتورة الطاقية بنسبة 30,2%. وعلى العكس من ذلك، سجلت مشتريات سلع التجهيز انخفاضا طفيفا بعد ارتفاعها الملحوظ في سنة 2016، مما أدى إلى خفض وتيرة نمو الواردات إلى 5,5%. وفي المقابل، تسارعت وتيرة الصادرات إلى نسبة 6,7% بفضل تزايد مبيعات المنتجات الفلاحية والمنتجات الزراعية الغذائية وكذا انتعاش صادرات الفوسفات ومشتقاته، بينما تراجعت مبيعات قطاع صناعة السيارات بنسبة 1%. وفي ما يخص باقي بنود الحساب الجاري، فقد ارتفعت مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 4,9% و 2,7% على التوالي. في هذه الظروف ومع افتراض مبلغ 8 ملايين درهم كهبات من بلدان مجلس التعاون الخليجي في سنتي 2017 و 2018، يرتقب أن يتقلص عجز الحساب الجاري من 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2016 إلى 3,9% في 2017 وأن يبلغ 4% في 2018. وبناء على فرضية بلوغ مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يعادل 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2017 و 3,6% في 2018، يتوقع أن تمكّن احتياطات الصرف من تغطية 5 أشهر و 22 يوما من واردات السلع والخدمات مع متم سنة 2017 و 5 أشهر و 25 يوما بنهاية سنة 2018.

12. أما بالنسبة للظروف النقدية، فقد سجلت تخفيفا في الفصل الثاني، حيث انخفضت أسعار الفائدة على القروض بواقع 22 نقطة أساس وتراجعت قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتباطا بارتفاع قيمة الأورو وبلوغ التضخم في المغرب مستوى أقل عموما من البلدان الشريكة والمنافسة. وفي هذا السياق، ارتفع الإقراض البنكي للقطاع غير المالي بنسبة 4,3% خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة، وينتظر أن يستمر في التحسن تدريجيا ليصل نموه بالنسبة لمجموع السنة إلى 4,5% وأن يرتفع إلى 5% في 2018.

13. وعلى مستوى المالية العمومية، أفرز تنفيذ الميزانية في الأشهر الثمانية الأولى من السنة عجزا بلغ 26,1 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 4,7 مليار درهم مقارنة بالفترة نفسها من 2016. فقد

ارتفعت المداخيل العادية بنسبة 5,7% نتيجة تحسن المداخيل الضريبية، بينما سجلت النفقات الإجمالية تزايدا بنسبة 1,6% يشمل على الخصوص ارتفاعا في تكاليف المقاصة وتراجعا في نفقات فوائد الدين ونفقات الاستثمار. وأخذا في الاعتبار هذه التطورات، من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2017 و3,2% في 2018.